السياسات الاقتصادية والاجتماعية للفاطميين تجاه أهل الذمة

د. حامد آل يمين
أستاذ مساعد، التاريخ الإسلامي، كلية المعارف والفكر الإسلامي، جامعة طهران، إيران
aleyamin@ut.ac.ir
محمد وليد محمد
طالب دكتوراه، التاريخ الإسلامي، كلية المعارف والفكر الإسلامي، جامعة طهران
mohammedo@uosamarra.edu.iq

Economic and Social Policies of the Fatimids towards the People of the Covenant

Dr. Hamed Aleyamin
Assistant Professor , Islamic History , Faculty of Islamic Knowledge and Thought , University of Tehran , Iran
Muhammad Walid Muhammad
PhD Student , Islamic History , Faculty of Islamic Knowledge and Thought, University of Tehran , Iran

الملخص:-

تميزت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الفاطمية (٩٠٩-١١٧١م) تجاه أهل الذمة -من اليهود والمسيحيين- بمزيج من التسامح والانفتاح النسبي، إلى جانب بعض القيود التي تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية. فعلى الصعيد الاجتماعي، انتهج الفاطميون، وخاصة في عهد الخلفاء الأوائل مثل المعز لدين الله والحاكم بأمر الله، سياسة تقوم على إدماج أهل الذمة في المجتمع ومنحهم حرية العبادة وإدارة شؤونهم الدينية. وقد شغل كثير منهم مناصب إدارية واقتصادية بارزة، مثل العمل في الدواوين المالية والمهن التجارية والطبية، مستفيدين من خبراتهم في هذه المجالات. كما سمح الفاطميون لهم ببناء دور العبادة وإقامة الاحتفالات الدينية، إلا أن هذه الحرية كانت أحيانًا تخضع لتغيرات سياسية كما حدث في عهد الحاكم بأمر الله، الذي فرض بعض القيود المؤقتة ثم تراجع عنها لاحقًا.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت الدولة الفاطمية تعتمد على نظام ضرائبي منظم شمل الجزية المفروضة على أهل الذمة، لكنها كانت تُخفَّف أو تُعفى في بعض الحالات، لا سيما عند الخدمة في الدولة أو خلال الأزمات الاقتصادية. كما أتاح الفاطميون لأهل الذمة فرصًا واسعة لمزاولة التجارة والحرف، مما ساهم في ازدهار النشاط الاقتصادي، خاصة في المدن الكبرى مثل القاهرة والفسطاط. ومن ناحية أخرى، كانت هناك بعض الفترات التي شهدت فرض إجراءات تمييزية، مثل فرض زي معين أو منعهم من تولي مناصب عليا في الدولة، لكنها لم تكن ثابتة بل تغيرت بتغير الخلفاء وسياساتهم.

بوجه عام، تميزت السياسة الفاطمية تجاه أهل الذمة بالمرونة والتسامح النسبي، مقارنة بالدول الإسلامية السابقة واللاحقة، حيث اعتمدت على مبدأ الاستفادة من قدراتهم الاقتصادية والإدارية ضمن إطار الولاء للدولة الفاطمية. وقد انعكس هذا النهج على استقرار المجتمع الفاطمي وتحقيق درجة من التعايش بين مختلف الطوائف، رغم بعض التقلبات التي فرضتها الظروف السياسية والدينية..

الكلمات المفتاحية: الفاطميين، السياسات الاقتصادية، أهل الذمة، السياسات الاجتماعية، التسامح الديني.

Abstract:-

The economic and social policies of the Fatimid state (909-1171 CE) towards the dhimmis—Jews and Christians—were characterized by a mixture of tolerance and relative openness، along with some restrictions that were affected by political and economic circumstances. On the social level، the Fatimids، especially during the reign of the early caliphs such as al-Mu'izz li-Din Allah and al-Hakim bi-Amr Allah، adopted a policy based on integrating the dhimmis into society and granting them freedom of worship and managing their religious affairs. Many of them held prominent administrative and economic positions، such as working in financial offices، commercial and medical professions، benefiting from their expertise in these fields. The Fatimids also allowed them to build places of worship and hold religious celebrations، but this freedom was sometimes subject to political changes، as happened during the reign of al-Hakim bi-Amr Allah، who imposed some temporary restrictions and then later rescinded them. Economically، the Fatimid state relied on an organized tax system that included the jizya imposed on the dhimmis، but it was reduced or exempted in some cases، especially when serving in the state or during economic crises. The Fatimids also provided the dhimmis with wide opportunities to engage in trade and crafts، which contributed to the prosperity of economic activity، especially in major cities such as Cairo and Fustat. On the other hand، there were some periods that witnessed the imposition of discriminatory measures، such as imposing a specific dress code or preventing them from holding high positions in the state، but they were not fixed but rather changed with the change of caliphs and their policies. In general، the Fatimid policy towards the dhimmis was characterized by flexibility and relative tolerance، compared to previous and subsequent Islamic states، as it relied on the principle of benefiting from their economic and administrative capabilities within the framework of loyalty to the Fatimid state. This approach was reflected in the stability of the Fatimid society and the achievement of a degree of coexistence between the various sects، despite some fluctuations imposed by political and religious circumstances.

Key words: Fatimids, economic policies, People of the Covenant, social policies, religious tolerance.

المقدمة:

شهدت الدولة الفاطمية (٩٠٩-١١٧١م) نهجًا متميزًا في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية تجاه أهل الذمة، إذ تبنت مقاربة جمعت بين المرونة والتسامح من جهة، والاعتبارات السياسية والاقتصادية من جهة أخرى. وقد انطلقت هذه السياسات من رؤية الدولة الفاطمية الشيعية الإسماعيلية، التي سعت إلى توطيد حكمها من خلال استقطاب مختلف الفئات المجتمعية، بمن فيهم أهل الذمة، لضمان الاستقرار الداخلي وتعزيز الاقتصاد. في هذا السياق، منحت الدولة أهل الذمة قدرًا كبيرًا من الحرية الدينية، إذ سُمح لهم بممارسة شعائرهم وإدارة شؤونهم الدينية والقانونية ضمن إطار استقلالي نسبي. كما أُتيح لهم تولي مناصب إدارية واقتصادية بارزة، لا سيما في الدواوين المالية والتجارية، مما ساهم في دعم النشاط الاقتصادي للدولة. وعلى الرغم من هذا الانفتاح، فقد تأثرت سياسات الفاطميين تجاه أهل الذمة بالمتغيرات السياسية، حيث شهدت بعض الفترات فرض قيود مؤقتة، مثل إلزامهم بارتداء زي معين أو الحد من وصولهم إلى مناصب عليا، لا سيما في عهد الحاكم بأمر الله. أما من الناحية الاقتصادية، فقد اعتمد الفاطميون على نظام ضرائبي شمل الجزية التي فُرضت على أهل الذمة، إلا أنها لم تكن موحدة، بل تفاوتت تبعًا لاعتبارات اقتصادية وسياسية، كما أُعفي منها بعض الأفراد الذين خدموا في الدولة. علاوة على ذلك، ساهمت السياسات الفاطمية في تعزيز دور أهل الذمة في القطاعات التجارية والصناعية، حيث استفادوا من أجواء الانفتاح النسبي وشاركوا بفعالية في ازدهار الأسواق، خاصة في المدن الكبرى كالقاهرة والفسطاط. وبذلك، يمكن القول إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للفاطميين تجاه أهل الذمة لم تكن ثابتة، بل تأثرت بالسياقات السياسية والدينية، إلا أنها في مجملها حافظت على قدر من التسامح والبراغماتية، ما جعل الدولة الفاطمية نموذجًا متقدمًا في إدارة التنوع الديني والاجتماعي في العالم الإسلامي خلال العصور الوسطى.

أهمية البحث:

تكتسب دراسة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للفاطميين تجاه أهل الذمة أهمية كبيرة نظرًا لدور الدولة الفاطمية في تشكيل نماذج من التعايش الديني والاجتماعي في العالم

الإسلامي خلال العصور الوسطى. وتُبرز هذه الدراسة مدى تأثير هذه السياسات على استقرار الدولة اقتصاديًا واجتماعيًا، كما تسلط الضوء على كيفية تعامل الفاطميين مع التنوع الديني ضمن سياقات سياسية واقتصادية متغيرة. وتوفر هذه الدراسة فهمًا أعمق للعلاقات بين الدولة الإسلامية وأهل الذمة، وهو موضوع له انعكاسات على دراسات التاريخ الإسلامي والفكر السياسي والديني.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها الفاطميون تجاه أهل الذمة، ومدى تأثير هذه السياسات على أوضاعهم داخل المجتمع الفاطمي. كما يسعى إلى استكشاف مدى استمرارية هذه السياسات أو تغيرها وفقًا للظروف السياسية والاقتصادية، إضافة إلى تقييم دور أهل الذمة في الاقتصاد الفاطمي ومدى مشاركتهم في إدارة الدولة..

مشكلة البحث:

على الرغم من أن الدولة الفاطمية اتبعت سياسة تقوم على التسامح والانفتاح النسبي تجاه أهل الذمة، إلا أن هذه السياسات لم تكن ثابتة طوال فترة حكمها، بل شهدت تغيرات وفقًا للمتغيرات السياسية والدينية. ومن هنا، تتمثل مشكلة البحث في تحليل طبيعة هذه السياسات وتقييم مدى تأثيرها على المجتمع الفاطمي، ومعرفة العوامل التي ساهمت في تشكيلها وتغيرها عبر الزمن.

السؤال الرئيسي:

كيف أثرت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الفاطمية على أوضاع أهل الذمة ومدى اندماجهم في المجتمع الفاطمي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة السياسات الاقتصادية التي انتهجها الفاطميون تجاه أهل الذمة، وكيف أثرت على أوضاعهم المالية والمعيشية؟

- كيف تعامل الفاطميون مع أهل الذمة من الناحية الاجتماعية، وما مدى حريتهم في ممارسة شعائرهم الدينية وإدارة شؤونهم الخاصة؟
- ما هي العوامل السياسية والدينية التي أثرت على هذه السياسات، وكيف انعكست على وضع أهل الذمة في مختلف فترات الحكم الفاطمي؟
- إلى أي مدى ساهم أهل الذمة في الاقتصاد الفاطمي، وما هي أبرز المجالات التي برعوا فيها؟
- ما مدى استمرارية هذه السياسات، وهل كانت هناك فترات تميزت بالتشدد أو الانفتاح تجاه أهل الذمة؟

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، حيث سيتم تحليل المصادر التاريخية التي تناولت السياسات الفاطمية تجاه أهل الذمة، مع الاستفادة من المنهج الوصفي لفهم طبيعة هذه السياسات وانعكاساتها على المجتمع. كما سيتم استخدام المنهج المقارن لمقارنة سياسات الفاطميين تجاه أهل الذمة بسياسات الدول الإسلامية الأخرى خلال الفترة ذاتها، مما يسهم في تقديم رؤية أشمل حول طبيعة تعامل الدولة الإسلامية مع الأقليات الدينية.

المبحث الأول

السياسات الاقتصادية للفاطميين تجاه أهل الذمة

رغب الفاطميون ومنذ البداية أن يستولوا على مصر لأن العالم الإسلامي بحاجة ماسة إلى مركز متوسط يتولى قيادته وموقع مصر الاستراتيجي في ملتقى قارات ثلاث وسيطرتها على طرق التجارة الدولية التي تربط أوروبا بالهند كان حلم الفاطميين، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الخليفة الفاطمي عبيد الله المهدي[١] لكنه توفي قبل أن يحقق هدفه[٢]، لذلك عمل ولده الخليفة المعز لدين الله الفاطمي[٣] على هذا الأمر وبدأ بتوطيد الأمور في المغرب أولاً، من خلال إخضاع كافة القبائل المغربية لسيطرته، فدانت له حتى سواحل المحيط الأطلسي، لذلك اتجه إلى السيطرة على مصر، وبالفعل فتحها بلا حرب ولا قتال[٤]، وأول عمل قام فيه جوهر الصقلي هو اختطاط مدينة القاهرة[٥]، بناء على طلب الخليفة

لتكون حاضرة للخلافة الفاطمية، التي غدت تضم أراضي واسعة في مدينة القاهرة، وشمال شرق الفسطاط[٦]، وعرف المصريون بعدم تقبلهم لأي مذهب آخر وهذا ما كان يدركه جوهر الصقلي، لذلك لم يفرض عليهم المذهب الشيعي، وإنما أعطاهم الحرية في ممارسة شعائر دينهم القائمة على مذهب أهل السنة والجماعة، من حيث الآذان والصلاة والصيام، والإفطار، وقيام الليل والزكاة والحج، أما أهل الذمة أيضاً فقد تركهم على ما هم عليه، أما المواريث[٧] فتجري كما جاءت في كتاب الله وسنة نبيه[٨]، ولكي تحقق الدولة الفاطمية إدارة عالية ودقيقة لشؤونها فقد وضعت مجموعة من الشروط الخاصة بالموظفين للعمل في دواوينها وأول هذه الشروط هي اعتناق الدين الشيعي، وبالتالي اتجه جوهر الصقلي إلى اعتماد سياسة هادئة، فعمل على تمكينهم من الجهاز الإداري والسيطرة على وظائف الدولة الكبيرة[٩]، فأشرك المغاربة ممن يدينوا بالمذهب الشيعي إلى جانب الموظفين المصريين من يعتنقون المذهب السني حتى يمتلكوا خبرة إدارية تمكنهم من تسلم الوظائف فيما بعد أي بعد امتلاكهم الخبرة، وهذا ما تم تأكيده من قبل المقريزي الذي قال: "أن جوهراً لم يدع عملاً إلا وجعل فيه مغربياً شريكاً لمن فيه"[١٠]، إن السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الفاطميون كانت سائدة لدى الكثير من الدول آنذاك وهو تسليم الوظائف لمناصريهم، وبالتالي لم تختلف الدولة الفاطمية عن البقية، وربما كان هدفها من وراء ذلك هو توجيه نظر المصريين إلى اعتناق المذهب الشيعي، وبالفعل اتجه الكثير منهم إلى اعتناقه طمعاً في البقاء بوظائفهم ومناصبهم[١١].

لعب أهل الذمة اليهود والنصارى دوراً حيويًا في الاقتصاد الفاطمي[١٢]، حيث اعتمدت الدولة على خبراتهم في مجالات التجارة والصيرفة والإدارة المالية، وقد أظهرت الدولة الفاطمية مرونة في سياساتها الاقتصادية تجاههم، ما جعلهم يندمجون في الحياة الاقتصادية بشكل كبير، فسمح الفاطميون لأهل الذمة بحرية التجارة والتنقل، وهو ما ساهم في تعزيز اقتصاد الدولة من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على الأنشطة التجارية التي يديرها أهل الذمة، فهم أكثر خبرة في الشؤون الإدارية والمالية، فاكتظت الدواوين فيهم فكان منهم الوزراء والوسطاء ورؤساء الدواوين والكتاب والموظفون وكان منهم أطباء قصور الخلفاء لبراعتهم في الطب[١٣].

وكانت الدولة الفاطمية تعتمد بشكل كبير على خبرة أهل الذمة في المجال المالي، حيث تولى بعضهم مناصب مهمة في دواوين الدولة، لا سيما في الشؤون المالية والإدارية، فشغل بعض اليهود والنصارى مناصب المستشارين الماليين للحكام الفاطميين، نظراً لمهاراتهم في إدارة المال والنظام الضريبي وهو ما يشير إلى الثقة التي وضعها الفاطميون في قدراتهم، ومن الشخصيات البارزة في هذا المجال، الوزير اليهودي يعقوب بن كلس[١٤]، الذي اعتنق الإسلام لاحقًا، وكان من أبرز الوزراء والمستشارين الماليين في البلاط الفاطمي، حيث ساعد في إصلاح النظام الضريبي وإدارة الخزانة العامة، وقد استند الفاطميون في تعاملهم مع أهل الذمة إلى مبادئ الإسلام التي أقرت حقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، ومنها قوله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[١٥]، كما ورد عن النبي محمد صلى الله عليه وآله أنه قال: "ألا من ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس منه فأنا حجيجه يوم القيامة"[١٦]، وهو ما يعكس المنهج الإسلامي في التعامل مع أهل الذمة بالعدل والإنصاف. كذلك، وردت عن الإمام علي عليه السلام مقولات عديدة تدعو إلى العدل في معاملة أهل الذمة، ومن ذلك قوله: " الناس صنفان: إمّا أخ لك في الدين، وإمّا نظير لك في الخلق"[١٧]، مما يدل على النهج الإنساني في التعامل معهم.

ومن الشواهد الأخرى على مرونة السياسات الاقتصادية الفاطمية تجاه أهل الذمة، السماح لهم بإدارة تجارتهم الخاصة وامتلاك العقارات، وهو ما أكده الرحالة ناصر خسرو في كتاباته عن الحياة الاقتصادية في مصر الفاطمية[١٨]، وقد شارك أهل الذمة في تجارة الأقمشة والتوابل والصناعات الحرفية، وأسهموا في تعزيز النشاط الاقتصادي للدولة، مع ذلك، شهدت بعض الفترات فرض قيود اقتصادية على أهل الذمة، مثل حظر مزاولتهم بعض المهن أو تقييد امتلاكهم للأراضي في مناطق معينة، لا سيما خلال الأزمات المالية التي مرت بها الدولة الفاطمية في مراحلها المتأخرة ومن الأمثلة على ذلك، فرض الحاكم بأمر الله[١٩] بعض القيود على أنشطة أهل الذمة التجارية[٢٠]، وبالتالي فقد تميزت السياسات الاقتصادية الفاطمية تجاه أهل الذمة بالمرونة النسبية، حيث حرصت الدولة على الاستفادة من قدراتهم الاقتصادية مع فرض بعض القيود التي تخدم مصالحها السياسية والمالية، وقد

أسهم هذا التوازن في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للدولة الفاطمية، كما حافظ على دور أهل الذمة كعنصر فاعل في النشاط التجاري والمالي.

المبحث الثاني

السياسات الاجتماعية للفاطميين تجاه أهل الذمة

اتسمت السياسة الاجتماعية للدولة الفاطمية بالتسامح النسبي تجاه أهل الذمة، وهو ما ميّزها عن بعض الدول الإسلامية الأخرى التي كانت أكثر تشدداً في معاملتهم، ومن أبرز مظاهر هذا التسامح منح أهل الذمة حرية دينية واسعة[٢١]، حيث سمح لهم ببناء دور العبادة وإقامة شعائرهم الدينية[٢٢]، كما أُقرَّ استقلالهم القانوني عبر محاكم خاصة تفصل في قضاياهم وفقًا لأحكام دياناتهم، كما أتاح الفاطميون لهم فرصة المشاركة في الحياة الثقافية والفكرية، فبرز منهم أطباء وعلماء ومترجمون أسهموا في نقل المعارف والعلوم داخل المجتمع الفاطمي، ويمكن تتبع هذا التسامح من خلال مجموعة من الشواهد التاريخية، حيث لم يكن الفاطميون يفرضون الجزية بطرق قاسية، بل كانت هناك تسهيلات في دفعها، وقد استدل بعض المؤرخين على هذا النهج بما ورد في القرآن الكريم:(لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)[٢٣]، مما يعكس المبدأ العام الذي تبنته الدولة الفاطمية في تعاملها مع غير المسلمين. ومن الأحاديث النبوية التي دعمت سياسة التسامح، قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "من آذى ذميًّا فقد آذاني"[٢٤]، وكذلك قوله: "لهم ما لنا وعليهم ما علينا"[٢٥]، وهذا ما يعزز فكرة التعايش السلمي في تلك الفترة، كما ساهم أهل الذمة بفعالية في تطور الدولة الفاطمية من خلال أدوارهم العلمية والإدارية، فكان منهم الأطباء والوزراء كعيسى بن نسطورس النصراني، ومنشا اليهودي، وزيرا العزيز بالله، وقد لعبا دوراً مهمًا في تطوير الإدارة والاقتصاد الفاطمي، كما برز الفيلسوف سعيد بن البطريق[٢٦]، الذي ساهم في نقل العلوم اليونانية إلى العربية بالإضافة إلى ذلك، نجد أن الطبيب الفذ هبة الله بن التلميذ[٢٧]، وهو مسيحي، كان له دور بارز في تطوير الطب في العصر الفاطمي، ورغم هذا الانفتاح والتسامح فقد شهدت بعض الفترات فرض قيود على أهل الذمة، لا سيما في عهد الحاكم بأمر الله، الذي أمر بتمييزهم عن المسلمين عبر ارتداء زي خاص، إذ ألزمهم بالصلبان في أعناقهم وألبس اليهود العمائم السود[٢٨] وفي ذلك يقول الشاعر:

لقد ألزم الكفار شاشات ذلة تزيدهم من لعنة الله تشويشا

فقلت لهم:

ما ألبسوكم عمائما ولكنهم قد ألبسوكم براطيشا[٢٩]

كما منعهم من ركوب الخيول، وإلزامهم بشروط اجتماعية أكثر صرامة، كما أُمر بهدم بعض الكنائس[٣٠]، ولكن هذه الإجراءات لم تكن دائمة، حيث تراجعت بعد وفاته مما يشير إلى عدم تبني الدولة الفاطمية لنهج دائم في التشدد ضد أهل الذمة، ومن الشواهد الأخرى على هذا التسامح الديني الذي يعكس الواقع الاجتماعي في تلك الفترة هو انتشار العديد من الكنائس والمعابد اليهودية التي بُنيت في العهد الفاطمي، مثل كنيسة المعلقة[٣١].

فمن خلال ما سبق نجد أن السياسة الاجتماعية للفاطميين تجاه أهل الذمة كانت قائمة على التسامح النسبي، رغم بعض الفترات التي شهدت قيوداً مؤقتة، غير أن هذا التسامح مكّن أهل الذمة من الاندماج في المجتمع والإسهام في تطوره العلمي والثقافي، مما يجعل التجربة الفاطمية نموذجًا للتفاعل الديني والثقافي الإيجابي في التاريخ الإسلامي.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية للفاطميين تجاه أهل الذمة فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

- أظهرت الدراسة التسامح والانفتاح النسبي في المجتمع الفاطمي إذ انتهج الفاطميون سياسة تقوم على إدماج أهل الذمة في المجتمع، حيث منحوا حرية دينية واسعة نسبيًا، مما ساهم في تعزيز التعايش بين المسلمين وغير المسلمين في إطار الدولة الفاطمية.
- بيّنت الدراسة التغيرات السياسية وتأثيرها على أهل الذمة فلم تكن السياسات الفاطمية ثابتة، بل تأثرت بالمتغيرات السياسية والدينية، إذ شهدت بعض الفترات قيوداً مشددة كما في عهد الحاكم بأمر الله، بينما تميزت فترات أخرى بمرونة أكبر.
- أظهرت الدراسة الدور الاقتصادي البارز لأهل الذمة فقد ساهم أهل الذمة بفعالية في الاقتصاد الفاطمي، حيث برعوا في مجالات التجارة والصيرفة والطب والإدارة،

كما شغل بعضهم مناصب مهمة في دواوين الدولة، مما يعكس ثقة الفاطميين بقدراتهم الاقتصادية.

- بيّنت الدراسة السياسات الضريبية وأثرها على المجتمع فقد فرض الفاطميون الجزية على أهل الذمة، لكنها لم تكن موحدة، بل تفاوتت وفق الظروف الاقتصادية والسياسية، كما أعفي بعض الأفراد منها عند تقديمهم خدمات للدولة.
- أظهرت الدراسة التمييز الرمزي لأهل الذمة مقابل المشاركة الفعلية فرغم بعض الإجراءات التمييزية، كفرض زي معين على أهل الذمة في بعض الفترات، فإن ذلك لم يمنعهم من لعب أدوار محورية في الاقتصاد والإدارة، مما يعكس براغماتية الفاطميين في التعامل معهم.
- استمرار التأثيرات التاريخية إذ شكلت السياسات الفاطمية نموذجًا مهمًا في إدارة التنوع الديني، وأسهمت في وضع أسس لسياسات لاحقة في العالم الإسلامي، حيث استمرت بعض ملامح هذه السياسات في الدول التي خلفت الفاطميين.

التوصيات:

- تعزيز دراسة النماذج التاريخية في إدارة التنوع الديني إذ يُوصى بتوسيع الدراسات حول السياسات الفاطمية تجاه أهل الذمة ومقارنتها بسياسات الدول الإسلامية الأخرى، مما يساعد في فهم آليات التعايش الديني والاجتماعي في التاريخ الإسلامي والاستفادة منها في الحاضر.
- إبراز دور أهل الذمة في الاقتصاد الإسلامي فيُنصح بإجراء مزيد من الأبحاث حول إسهامات أهل الذمة في الاقتصاد الفاطمي، خاصة في مجالات التجارة والصيرفة والإدارة، وذلك لإبراز الدور الفعلي الذي لعبوه في تطور الدولة الفاطمية.
- تحليل أثر السياسات المتغيرة على الاستقرار الاجتماعي فيُوصى بدراسة تأثير التغيرات السياسية على وضع أهل الذمة في مختلف الفترات الفاطمية، بهدف فهم كيفية تأثير السياسات الدينية والاقتصادية على استقرار المجتمع وديناميكيات العلاقة بين الدولة والأقليات.

- الاستفادة من النموذج الفاطمي في سياسات التعددية اليوم إذ يمكن الاستفادة من التجربة الفاطمية في تحقيق التوازن بين الانفتاح والاعتبارات السياسية، وتوظيف دروسها في تعزيز سياسات التعددية الدينية والاندماج الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، بما يضمن التعايش السلمي بين مختلف الطوائف.

هوامش البحث

(١) مؤسس الدولة عبيد الله بن محمد المهدي وإليه تنسب الدولة، وكان أبوه قد نشر الدعوة الفاطمية في بلاد اليمن ومصر والمغرب وغيرهما، وواصل الابن طريق والده، ووسع نفوذه حتى أزال دولة الأغالبة سنة (٢٩٦) وتلقب بخليفة المسلمين، وهكذا استطاع القضاء على ملك الأغالبة، وآل رستم، والأدارسة، ودان له الشمال الإفريقي، واتخذ القيروان عاصمة ملكه. ينظر: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، ج١١، تح: عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص٢٦٦؛ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٥، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م، ص١٤١.

(٢) أيمن فؤاد السيد، الدولة الفاطمية في مصر، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٢٣- ١٢٧.

(٣) المعز لدين الله الفاطمي ابن القائم المهدي، كان ملكا شجاعا صاحب رأي، تولى حكم الدولة الفاطمية سنة ٣٤١ هـ، وانتقل إلى مصر سنة ٣٦١ هـ ومات سنة ٣٦٥ هـ. ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج٤، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م، ص٤٧.

(٤) تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ج١، تح: محمد حلمي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٩٦م، ص١٠١-١٠٢.

(٥) القاهرة: هي المدينة المشهورة بجنب الفسطاط بمصر يجمعها سور واحد، أحدثها جوهر غلام المعز سعد بن إسماعيل الملقب بالمنصور، وهي أجل مدينة بمصر، كان يسكنها ملوكها العلوية الذين انقرضوا، وبها موضع يسمى الفراقة، وبها أبنية جليلة ومواضع واسعة وسوق قائم ومشاهد للصالحين، وبها مدرسة الشافعي وفيها قبره، وبظاهر القرافة مشهد صخرة موسى، عليه السلام، وفيه اختفى من فرعون لما خافه، وعلى باب درب الشعارين مسجد ذكر ان يوسف الصديق، عليه السلام، بيع هناك. ينظر: زكريا بن محمد بن محمود القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠، ص٢٤٠.

(٦) الفسطاط: وكانت الفسطاط تعرف بباب اليون وهو الموضع المعروف بالقصر فلما افتتح عمرو بن العاص باب اليون في خلافة عمر بن الخطاب سنة عشرين اختطت قبائل العرب حول فسطاط عمرو بن العاص فسميت الفسطاط لهذا، ثم اتسعوا في البلد فاختطوا على النيل واختطت قبائل العرب في المواضع المنسوبة إلى كل قبيلة، وبنى عمرو بن العاص مسجد جامعها ودار إمارتها المعروفة بدار الرمل. ينظر: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٢ه، ص١٦٩.

(٧) المواريث، جمع مفردها ميراث، والإراث والطري من الأشياء، لإِرْثُ المِيراثُ، وأَصل الْهَمْزَة فِيهِ وَاوٌ. يُقَالُ: هُوَ فِي إِرث صِدقٍ أَي فِي أَصلِ صِدقٍ، وَهُوَ عَلَى إِرثٍ مِنْ كَذَا أَي عَلَى أَمر قَدِيمٍ تَوارَثه الآخِرُ عَنِ الأَوَّل، وَفِي حَدِيثِ الْحَجِّ: إِنكم عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرث أَبيكم إِبراهيم. ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ج٢، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، ص١١١.

(٨) عماد الدين إدريس، تاريخ الخلفاء الفاطميين، تح: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص٦٩٥.

(٩) أنور محمود زناتي، موسوعة تاريخ العالم تاريخ مصر، ج١، منشورات كتب عربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٨٠.

(١٠) تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ج١، ص١١٩.

(١١) سمير عبد الله، الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦م، ص٢٤.

(١٢)أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٣٠.

(١٣)تيسير محمد شادي، إدارة الأزمات في العالم الإسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م، ص٩٢.

(١٤)يعقوب بن كلس أبو الفرج يعقوب بن يوسف بن إبراهيم بن هارون بن داود بن كلس، وزير العزيز نزار بن المعز العبيدي، كان يعقوب أولا يهوديا يزعم أنه من ولد هارون بن عمران، ولد ببغداد ونشأ بها عند باب القز، وتعلم الكتابة والحساب، كان رجلا جيد العقل حسن السياسة كبير الهمة خبيرا بتدبير المملكة، أسلم في أيام كافور الإخشيد، وتصرف في بعض خدمته، قصد المعز لدين الله، فقلده خراجه، ولم يزل ينظر فيه إلى أن ندبه العزيز بالله بالوزارة ينظر: أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان، ج٧، دار صادر، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٩٤، ص٢٧؛ يحيى بن سعيد بن يحيى الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخاء، تح: عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ص٢١٩.

(١٥) القرآن الكريم، سورة الممتحنة، الآية ٨.

(١٦) علي المتقي بن حسان الدين الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ج٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٥، ص٣٦٤.

(١٧)الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، نهج البلاغة، ج٣، شرح محمد عبدو، دار المعرفة، بيروت، ص٦٢.

(١٨)أبو معين الدين ناصر خسرو الحكيم القبادياني المروزي، سفر نامه، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، ص١٠٨.

(١٩)الحاكم بأمر الله: منصور بن نزار بن معد بن إسماعيل بن محمد، سادس الخلفاء العبيديين الإسماعيلية، الذين كانوا يلقبون أنفسهم بالفاطميين، ولد في القاهرة سنة ٣٥٧، وتولى الخلافة بعد وفاة والده العزيز سنة ٣٨٦، وعمره إحدى عشرة سنة، وانتهي حكم الحاكم بأمر الله سنة ٤١١، بعد اختفائه، ويقال إنه اغتيل، وكان حكمه متسما بالقسوة والبطش والتصرفات المتناقضة. ينظر: أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج٤، ص٣٧٦؛ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي، الأعلام، ج٨، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢، ص٢٤٦.

(٢٠)حمزة بن أسد بن علي بن محمد القلانسي، تاريخ دمشق، ج١، تح: سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، ص١٠٨.

(٢١) أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، المقفى الكبير، ج٣، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٣٥١.

(٢٢) محمد عبد الله عنان، إحياء المولد النبوي الكريم بعض رسومه ومناظره في مصر الإسلامية، مجلة الرسالة، العدد٥١، تاريخ١٩٣٤، ص١٢.

(٢٣) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

(٢٤) الصدوق أبى جعفر محمد بن على بن الحسين القمي ابن بابويه، من لا يحضره الفقيه، ج٥، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم المقدسة، ص١٢٦.

(٢٥) محمد جمال الدين القاسمي، محاسن التأويل، ج٩، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٨ه، ص١٨٠.

(٢٦) سعيد بن البطريق: من أهل فسطاط مصر وكان طبيبا نصرانيا مشهورا عارفا بعلم صناعة الطب وعملها متقدما في زمانه وكانت له دراية بعلوم النصارى ومذاهبهم ومولده في يوم الأحد لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وستين ومائتين للهجرة وفي خلافة القاهر بالله محمد بن أحمد المعتضد بالله صير سعيد بن البطريق بطريركا على الإسكندرية وسمي أوثوشيوس. ينظر: أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٤م، ص٥٤٥.

(٢٧)هبة الله بن صاعد بن هبة الله بن ابراهيم ابن علي البغدادي، النصراني، المعروف بابن التلميذ، أمين الدولة، أبو الحسن، موفق الملك، طبيب، حكيم، أديب، شاعر، ناثر، عارف بالفارسية واليونانية

والسريانية، وتولى البيمارستان العضدي، وخدم الخلفاء من بني العباس، وتوفي ببغداد، وخلف نعما كثيرة وأموالا جزيلة. من آثاره: شرح مسائل حنين بن اسحاق على كتاب القانون لابن سينا، الرسالة الأمينية في الفصد، شرح أحاديث نبوية. ينظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم الأدباء، ج١٩، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص٢٧٦؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج١٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٩٣م، ص١٣٩.

(٢٨) علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي، البرهان في علوم القرآن، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص٢٥.

(٢٩)صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، ج٥، تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عشمة، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٨٣.

(٣٠) شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٢٨، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص١٩١.

(٣١) أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٢، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، ص٣٣٩.

قائمة المصادر والمراجع

- إن خير مانبتديء به القرآن الكريم.

١. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٢. أبو معين الدين ناصر خسرو الحكيم القبادياني المروزي، سفر نامه، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣.

٣. أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٢ه.

٤. أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٤م.

٥. أحمد بن علي المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تح: محمد حلمي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٩٦م.

٦. أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧. أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، المقفى الكبير، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٨. أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧.

٩. أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان، دار صادر، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٩٤.

١٠. إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، تح: عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١١. الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، نهج البلاغة، شرح محمد عبدو، دار المعرفة، بيروت.

١٢. أنور محمود زناتي، موسوعة تاريخ العالم تاريخ مصر، منشورات كتب عربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

١٣. أيمن فؤاد السيد، الدولة الفاطمية في مصر، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

١٤. تيسير محمد شادي، إدارة الأزمات في العالم الإسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م.

١٥. حمزة بن أسد بن علي بن محمد القلانسي، تاريخ دمشق، تح: سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

١٦. خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢.

١٧. زكريا بن محمد بن محمود القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠.

١٨. سمير عبد الله، الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦م.

١٩. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم الأدباء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

٢٠. شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

٢١. الصدوق أبى جعفر محمد بن على بن الحسين القمي ابن بابويه، من لا يحضره الفقيه، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم المقدسة.

٢٢. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عشمة، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

٢٣. عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٤. علي المتقي بن حسان الدين الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٥.

٢٥. علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي، البرهان في علوم القرآن، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.

٢٦. عماد الدين إدريس، تاريخ الخلفاء الفاطميين، تح: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٢٧. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٩٣م.

٢٨. محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٢٩. محمد جمال الدين القاسمي، محاسن التأويل، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٨ه.

٣٠. محمد عبد الله عنان، إحياء المولد النبوي الكريم بعض رسومه ومناظره في مصر الإسلامية، مجلة الرسالة، العدد٥١، تاريخ١٩٣٤.

٣١. يحيى بن سعيد بن يحيى الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخاء، تح: عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.